

وثيقة :

تقرير عام عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

حاضره وآفاقه المقبلة

٥ أبريل ١٩٦٩

يحتوي هذا التقرير على قسمين :

- قسم يتضمن تقديم وضعية الاتحاد الوطني كما هو في المرحلة الراهنة ويرسم لها صورتها الكاملة دون مغاللات أو تهويل ، ولا اغفالا وتقصيرا .
- قسم يتضمن البرنامج العملي لانقاذ الحزب وبنائه في تنظيم جديد ، وانجاز التحويل الضروري في حظيرته .

مغلاة .  
ولا اغفالا أو تقصيرا

فقرات القسم الاول :

- ١ — أزمة تحول .
- ٢ — خطأ أو أخطاء الوحدة .
- ٣ — استراتيجية مجموعة ( أ . م . ش ) في الاتحاد الوطني .
- ٤ — جمود عام مطبق .
- ٥ — في الميدان السياسي .
- ٦ — في الميدان التنظيمي .
- ٧ — وضعية الاجهزة الحالية للاتحاد .
- ٨ — الجماهير المغربية والاتحاد .
- ٩ — الجانب المادي للحزب .

## مدخل :

ان الوضعية العامة التي انتهت اليها الحزب ، الاتحاد الوطني حاليا - بكل ما فيها من تدهور وبلبله ، وتقهر وفوضى ، سواء في مستواه السياسي أو التنظيمي - هي بدون شك ثمرة مباشرة لسلسلة من الاخطاء والتخبطات ، ما انفك الاتحاد الوطني يتعثر فيها منذ مسيرته الاولى . ولكنها راكمت فوق ظهره ومن صفوفه ثقلا من النقائص . كان لا بد أن تصيبه في النهاية بالشلل والعجز والتخبط والجمود . وتفتح في وجهه وبسرعة امكانيات التحلل والرجوع على أعقابها شكلا وروحا الى مصاف الاحزاب التقليدية التي تنحصر مهمتها أساسا في اكتساب مصالح مادية وسياسية لبعض أفرادها وتضليل آخرين .

ولست هنا على أي حال بصدد استعراض مواقع الاخطاء والتعثرات السياسية في المسيرة التاريخية لحركتنا ، وانما يهمني هنا أن أضع - وفي رسوم عريضة - الصورة الكاملة دون مبالغة وتهويل ، ولا تغطية أو اخلال . على أنه قبل تقديم هذه الصورة "المجملة" لا بد - لكي تتكامل عوامل وعناصر هذه الصورة - من الإشارة هنا الى حقيقتين اثنتين ، كان لهما ولا يزال التأثير المباشر ، من جهة في تعميق الهوة التي وضع الاتحاد أرجله في مزلقها (خصوصا بعد الوحدة) ، ومن جهة أخرى في تفريع المشاكل والمعقدات وتركييم كل المفارقات السياسية والشخصية الحادة ، وتثقيلها ودفع كل الاخطاء والمتناقضات لتفرخ نتائجها ومضاعفاتها على صدر المنظمة وفي منعرج حاسم وخطير من تاريخها .

### ١ - أزمة تحول :

١ - الحقيقة الاولى : هي أن منظمنا تعيش وبعمق أزمة تحول . وقد وضعت بالفعل أمام هذه الازمة منذ سنة ١٩٦٣ وما بعدها . وكانت كل سنة ، بل كل شهر يزيد من عمق هذه الازمة وحدتها . بمقدار ما تراكم الضرورات الملحة لحلها ومواجهتها . وقد كانت الازمة هذه ذاتية تتصل بطبيعة تركيب منظمنا ، وبطبيعة خطيها الاستراتيجي والسياسي والتاكتيكي ، وبالتالي التنظيمي ، فانها قد نتجت بحكم التفاعل المباشر عن تغييرين اثنين ، وتحوليين موضوعيين ، ألقيا بظلالهما كلها على المنظمة ورميا بها الى أزمة هي في محتواها تناقض الحركة مع نفسها ومع مهمتها التاريخية ، ومع كل الظروف الموضوعية المتحولة من حولها . . . واستسلمت في النهاية للشلل والتقهر والجمود ، ثم التخلف الفاجع عن مسيرة وتطور الحياة . والتحولان الموضوعيان من حول المنظمة

هما :

١ - تحول واضح في موقع الحكم ، الذي انتهى أمام اختياراته النهائية منذ سنة ١٩٦٣ وبالاخص بعد ١٩٦٥ الى قراره الحاسم بأن يحطم كل قنطرة يمكن أن تصله بالجماهير ، واعتمد حكم البلاد بالقوة والقمع . وتطويع الجماهير بالعنف والتضليل ، وسوقها سوق العبيد . وأغلق الباب في نفس الوقت أمام أية امكانية للتطور الديموقراطي للبلاد . كما أغلق كل منافذ العمل السياسي الجدي أمام الاحزاب السياسية ، ومنظمتنا بصفة خاصة ، ووضع الجميع : الاحزاب والجماهير والبلاد أمام باب مفلق "محكم الاغلاق" الا باب الركوع بين أقواس "التواركة" والتقدم الهجين والرخيص للسخرة والعبادة . وترك المظهر الصوري للاحزاب ، وهو يتفرج بسخرية وتحقير على تحللها وهزالها وعجزها ، وصيرورتها المحتملة للذوبان والفناء فيه ، وحول الاحزاب كلها : الحزب الشيوعي ، حزب الاستقلال ، وأخيرا الاتحاد الوطني بواسطة قسم مهم من جهازه السياسي بعد الوحدة... حولها الى موميات سياسية محنطة ، يرقصها جميعا بحبال في أعناقها ، ويحتقرها جميعا ، لانها أهون عليه من أن يعتبرها أو يحاورها ، وهو في موقع قوي ، وفي استغناء كامل عنها .

٢ - والتحول الثاني ، هو التحول الذي تم في موقع الجماهير المغربية نفسها . فبتأثير الظلمين الاقتصادي والسياسي واتساع الفساد والاستغلال خلال السنوات الاخيرة... تغيرت نفسية هذه الجماهير ، وتغيرت نظرتها للاشياء ، بمقدار ما تغير تقييمها للعمل السياسي ، وأحيانا حتى ايمانها بالاحزاب السياسية . وأصبح يتردد كثيرا أن السياسة وأحزابها أصبحت مجرد نلهية وضياع للطاقة والوقت . بمقدار ما ازداد الحكم وورذائله ، وورذائل الفئات الملتفة من حوله ، انكشافا أمام الجماهير وانفضاحا ميخوسا أمام أعينها . وأصبحت الجماهير - والحالة هذه - في حالة تشرد سياسي . وضياع وطني ، واضطراب نفسي ، واشمئزاز ، وأحيانا خنق ، وفي حالة تدمير عميق ، ولكنه متقلقل غامض ، ومتردد تحت عوامل الكبت والحرمان في الاعماق :

فالاضرابات العمالية التلقائية والرائعة التي لا سند لها ولا قيادة ، لا نقابيا ولا سياسيا ، في خريبكة وجرادة ولاسامير وكوزيمار ، والميناء وغيرها . واضرابات وحركات واصطدامات الطلاب والتلاميذ في كل أو أغلبية المدن المغربية خلال الأشهر الاخيرة .

كوزيمار

وحركات التجار واضراباتهم التلقائية خلال شهر يناير الماضي ، أثناء ما سمي بحملة "مقاومة غلاء الاسعار" .

- هذه كلها حركات جماهيرية هامة ، تمت فيها اصطدامات عنيفة واعتقالات واسعة : في خريبكة رجم رجال الدرك وموكب العامل بالحجارة من طرف العمال وأطفالهم ونسائهم .

- في فاس بلغ المعتقلون من الطلاب ، بعد الاصطدام الذي تم مع القوة يوم الاثنين ١٧ مارس المتصل ، أكثر من ٢٦٠ ، ونقل سبعة من الشرطة الجرحى الى المستشفى ممثلهم من الطلبة .

دارت هذه التحركات النضالية كلها ، في غياب مطلق من النقابة والحزب معا ، وفي اندفاع عشوائي فجره بصفة طبيعية التذمر والقلق والاحتجاج والتعبير التلقائي الجماهيري الغامض عن ارادة التغيير . أثناء المظاهرات الطلابية الخاطفة التي تمت في الرباط وفاس ، ردد المتظاهرون شعارات ثورية ، منها : " لا الاه الا الله ، هذا الحكم ما بغيناه " .

اذن ، فمن هذا النحول الموضوعي الواضح في الموقعين :  
- موقع الحكم ، بتحوله النهائي الى حكم القوة واغلاق

الباب .

- وموقع الجماهير ، بتحول تدمرها وقلقها الى الحنق والاشمئزاز ، وأحيانا الى تحركات عفوية قوية ، تعبيرا عن رفضها للتصاعد الذي يمارس الحكم وأجهزته في توسيع الظلم والفساد والاستغلال في صفوفها . . .

من هذين التحولين الموضوعيين وجدت منظمتنا نفسها أمام أزمة ، اذ كان عليها بالضرورة - وقد تغير موقع الحكم وموقع الجماهير ، وتغيرت استراتيجيتهما - أن تغير بدورها ، وحتى بالتعبية ، حين عجزت عن سبق الاحداث والمبادرة الطليعية في التغيير ، استراتيجيتها العامة ، ومناهجها السياسية والتنظيمية التي تنبثق منها ، لتستجيب كلها للمهمة التحريرية الجديدة التي تطرحها بحدة هذه التحولات العميقة التي تمت على كل صعيد ، الا صعيد الاتحاد الوطني .

الاتحاد الوطني على وضعيته الحالية لم يتحول لا من استراتيجيته ولا من تنظيماته ، ولا من مستواه السياسي ولا من نوعية ممارسته اليومية للنشاطات المختلفة ، بل لا يزال يعيش استمرارا بشعا للعقلية السياسية لسنوات ٦٠ - ٦١ - ١٩٦٢ - وبمواجهة الحياة بمفاهيم وقيم هذه المرحلة الغابرة

X وشيلهم

X اندفاع  
طبيعية

dy

ممن

والمخلفات والاطباء ، اذا لم نقل العمالات والخينات ، ووضعت على قمته كل النفايات التي تخلص منها من قبل ، وعقليات الانتهاز والوصول والشانطاج والفساد والتناور والمعقدات ، التي سبق أن تخلص منها الاتحاد وعفا عليها الزمن ومقتتها ورفضتها وعرفتتها من خلال سلوكها ومواقفها الجماهير . جاءت الوحدة فكانت ، لا فحسب توقيفا "فرينج" لامكانيات و ارادة التحول الذاتي للاتحاد التي كانت تنضج بسرعة ونظافة داخل الاتحاد ، وانما كانت تقهقرا سخيفا بالاتحاد ، ورجوعا به قياديا وسياسيا وعقليا واستراتيجيا الى ما قبل سنة ١٩٦٢ ، "مع اضافة المتراكمات الشخصية والسياسية العفنة" ، بل أكثر من ذلك ، وتوفيرا لامكانيات جديدة لتحطيم أو على الاقل تجميد كل ما سبق أن توفر عليه الاتحاد من عوامل التحول في أداته ، والتغيير الثوري في استراتيجيته ، سواء كعناصر ، أو كمعلية ونظرية ، كتنظيم ، أو كرسيد سياسي . . . أي تحطيم الاتحاد من الداخل وتفريغه من محتواه الثوري ، وتحويله الى غير اتجاهه .

اذن جاءت الوحدة ، فشبكة المتناقضات من جديد ، وربطت المتناقضات التي لا ترتبط : جمعت بين الحقد والسماح ، وبين الغدر والوفاء ، وبين التخاذل والثبات ، والخيانة والاخلاص ، والانهزامية والصمود ، والانتهازية والتجرد ، والفساد والبراءة ، والدناءة والترفع ، وبين الغرور والواقعية ، والجمود والتطور ، والنفاق والصراحة ، وبين التحلل والتماسك ، وبين "الكذب الثوري" والصدق الثوري . . . جمعت الوحدة كل هذه الاشياء ، ونصبها قرار ١١ غشت ١٩٦٧ ، منظمة تقديمية ذات الرسالة الثورية في هذه البلاد ، تسمى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وهكذا أصبح الاتحاد مرفعة بشرية يختلط فيها الحابل بالنابل ، والخائن بالمخلص ، والصامد بالمتردد ، والمخلص بالخائن ، والمتجرد بالانهزامي . . . وأصبحت أجهزته مشلولة ، لانها تجتمع ولا تتفاهم ولا تتلاقى على خط واحد ولا هدف واحد ولا نية واحدة .

لقد كانت الوحدة بذاتها ، ومن هذه الشروط خطأ فادحا ، وطعنة عميقة في صدر الاتحاد . وفحوى هذا الخطأ ، أن الاتحاد كان قد تخلص من مجموعة الاتحاد المغربي للشغل هذه ، ورفض العمل معها ، وأغلق الباب دونها ، لانه تأكد بالممارسة من عدم صلاحيتها ولا أهليتها للاتحاد الذي اختارت المنظمة المضي فيه ، هذا في سنة ٦٢ - ١٩٦٣ . وكان من منتهى السخافة أن يحتضن الاتحاد الوطني هذه المجموعة ، بعد أن تخاذلت عن المنظمة

بكل رذائلها ونقائصها ، وبكل أخطائها ومعقداتها ، بإضافة التراكم السيء  
والثقل لمضاعفات كل ذلك .

الاتحاد الوطني تغيرت الدنيا من حوله ، وتغيرت الافاق وتحولت  
الاستراتيجيات وتبدلت المقاييس والادوات والوسائل ، وانطرحت ببلادنا  
مهام جديدة تطوف الجماهير من حولها في غير روية ولا وضوح بعشوائية  
ناثئة . وحددت معالمها وآفاقها ارادة التغيير وضروراته الكبينة لمستقبل هذه  
البلاد التحرري النظيف . . . هذه هي الحقيقة الاساسية الاولى في وضعية  
الاتحاد الحالية ، وقوامها عجزه عن تحويل نفسه الى اداة في مستوى مهمة  
التحرير وضرورة التغيير ، وتلك في العمق هي بؤرة الازمة الحادة التي شلت  
حركته ، وعاقبت تطوره وارتفاعه الى مستوى رسالته المفتوحة .

## ٢ - خطأ أو اخطاء الوحدة :

٢ - الحقيقة الثانية : بينما كان الاتحاد الوطني بعد سنوات ٦٣ -  
١٩٦٥ ، قد تخلص نهائيا من كل عناصر التخاذل والانتهاز ، ومن كل الطفيليات  
والبيور السياسية التي كانت تفرز في كيانه المغامرة والفساد السياسي . وبينما  
دفعت به هذه السنوات الى مصفاة التطهر والانسباك ، وتمهدت من خلالها  
ظروف ذاتية هامة لتحقيق التحول الضروري في كيانه الاستراتيجي والسياسي  
والتنظيمي ، وكانت مسيرته العامة من جديد سنوات ٦٥ - ١٩٦٧ ، مظهرا قويا  
للطهر السياسي الذي عرف به الاتحاد ، وتأكيذا لاستمرار الاستقامة السياسية  
التي التزم بها أمام الجماهير . فجاءت اتجاهاته ونشاطاته العامة خلال هذه  
الفترة ، تنظيميا وسياسيا ارهاصات قوية لاقباله على تحقيق هذا التحول .  
وتعهدا جادا لبدور التغيير الشامل المرتقب من استراتيجيته وسياسته معا ،  
وتخليص نفسه من أزمة الجمود والتخلف . . . واذا بالوحدة تعلن فجأة وبدون  
سابق مقدمات ، وتجنم بكل نقلها على رأس الاتحاد .

وتساءل الناس فجأة حينذاك ، وبكثير من الريبة والحذر والتردد  
والاشفاق ، هل ستكون الوحدة خطوة تساهم بفعالية في دفع الاتحاد الى انجاز  
التحول المفروض المنتظر؟ ووقع التلويح بالدور "النظري" للطبقة العاملة  
كرائدة للكادحين في معركة التحرير ، وبارتفاع الحصار المضروب حولها .  
وكان واضحا أن الاتحاد الوطني كان قبل سنة ١٩٦٧ ، "عام الوحدة" ،  
جسما نظيفا تتساقق أعضاؤه نحو الانسجام ونحو التكامل النظري والعملي ،  
وأكثر من ذلك نحو الانصهار بنظافة وتلاؤم في مرحلة التحول الذي يراد له ،  
فجاءت الوحدة ، وألقت على رأس هذا الجسم برزمات ثقيلة من العفونات

السياسية وخربت منظمنا النقابية وأجرت اجراما وطنيا في حق الطبقة العاملة ، وتعرفت الجماهير المغربية الى خيانتها وتخاذلها ، وأدرك الحكم من جهته عجزها وسقوطها ، فاحتقرها في الاخير وازدراها ، ثم تخلى عنها وهي تعرض نفسها عليه وتخاطب وده ليل نهار . وبعد أن زادت فسادا وتحللا وغرقت نذالة وخيانة ، حلا للاتحاد الوطني أن يبسط اليها يديه ، ويضعها على رأسه ويرفعها الى قيادته ويسلم اليها نفسه جملة وتفصيلا .

أما الاخطاء المتصلة بقيام الوحدة وبنائها ، فهي - اقتصادا للجهد وللوقت - في فقرات مقتضبة كالتالي :

أولا : اتخذ قرار الوحدة في الاتحاد الوطني دون الرجوع الى القاعدة ولا الى الاطارات المتوسطة والدنيا ، ودون أخذ رأيها ، مع اعتبار وعد سابق بذلك ، أعطي في اجتماع موسع للاقاليم يوم ٥ فبراير ١٩٦٧ . وقد أدى هذا الخطأ الى استقبال الوحدة ببرود كامل ، ولا مبالاة أحيانا ، ووجد المناضلون أنفسهم كمجرد قطيع يبيت في مصيره ، دونما حاجة حتى الى اخباره .

ثانيا : كانت الوحدة وحدة قمة ، ولم تكن وحدة قاعدة ولا اطارات . أي أن جماعة من الناس اتفقوا وتنازلوا لبعضهم ، وأعلنوا أنهم توحّدوا ، ثم على الاخرين أن يحضروا بعد الموافقة والتبريك .

ثالثا : لم تعط في بناء الوحدة أية مسطرة أو صيغة لبناء الوحدة العضوية في الحزب ، وبلورتها عمليا في القاعدة .

رابعا : وقع تركيب أجهزة الوحدة ، بحيث تقلص من نفوذ الاتحاد "الحقيقي" ومن تأثير عناصره الثورية المخلصة : تركيب الكتابة العامة ، تركيب اللجنة المركزية والادارية . . . الخ .

خامسا : سلك الاخ عبد الرحيم مع المجموعة دائما مسلك التخلي وتصرف ويتصرف في الغالب ازاءهم تصرف من كان همه أن يسلم الاتحاد اليهم ليقدفوا به بعد آتى يشاؤون ، أي بصرف المثالي المتجرد الذي يريد أن يقدم البرهان العملي لهذا التجرد .

هاتان الحقيقتان : "أزمة التحول وخطأ أو أخطاء الوحدة" ، هما اللتان حملتا الى الاتحاد كل مضاعفاتهما ونتائجهما السلبية العميقة ، سواء في المستوى السياسي أو التنظيمي ، وحتى في مستوى العلاقات مع اطارات الحزب ومسيرته .

والآن ، فهذه الصورة العامة ، والحقيقة الكاملة عن الاتحاد الوطني

في وضعيته الحالية، بعد أن مر على الوحدة حتى الآن نحو عشرين شهرا.

### ٣ - استراتيجية مجموعة أ. م. ش من الاتحاد:

قبل كل شيء ، لا بد أن نفهم أولاً أن سلوك مجموعة الاتحاد المغربي للشغل ، إنما ينطلق من استراتيجية واحدة محددة ، منها تنحدر جميع مواقفهم وتصرفاتهم ، وهي : " الإرادة العميقة والملحة في الانتهاء الى اللقاء مع الحكم ، والوصول الى الحكومة والوزارة بالتعاون معه . وعن هذا السبيل ، يمكن الحصول على مكاسب سياسية ومادية ، وينتأى في ظل ذلك تعزيز النقابة والحزب ، أما الاداة التي سيرتفعون على ظهرها الى مسالمة يد الحكم ، فهي الاتحاد الوطني الذي مكنتهم الوحدة " السعيدة " من الجلوس على قمته ، وذلك بعد تشطيه من عناصره المتطرف والمغامرة والتشويش وتحويله الى الوسيلة المنتظرة للمساومة والشانطاج السياسيين .

ويرى هؤلاء أن تحويل الحزب الى وسيلة لاداء هذه المهمة لا يمكن أن يتم الا :

- باقصاء العناصر المتطرفة المشوشة وتصفيقتها من الحزب بتخطيها أو تجميدها .

- بدفع الحزب الى مواقف الليونة والتعقل والاعتدال ، ليقدما للحكم انطباعا على غلبة روح التعاون والمسالمة ، وعلى أن الاتحاد الصلب الذي كان يعرفه قد انتهى مع ذهاب المهدي .

- وبتجميد التنظيم وتحجيرها ، وتمييع التوجيه وتبريده ، تجنباً لاحتمال يقظة الاتجاه الثوري بحياة التنظيم ، ويقظة النشاط الحزبي . . . هذه هي الدوافع الاستراتيجية والتاكتيكية التي تفسر سلوك الاخوة "الاتحاديين" وتصرفهم في حزب الوحدة ، وادراكها يسهل علينا تفهم كل الجوانب الخفية للصورة القائمة للاتحاد .

### ٤ - جمود عام مطبق :

ان الجمود العام المطبق هو الصورة الاولى الواضحة على الاتحاد الوطني في وضعه الحالي بالمغرب ، وانتهى به هذا الجمود الى نفهقر شامل في جميع الميادين السياسية والتنظيمية ، والى تقلص واضح حتى في وجوده كآهزة وكتنظيم واتصال ، وبالتالي عجزه المطبق عن أية حركة نضالية أو سياسية كحزب أو كتنظيم .

ان عناكب الجمود والركود تزحف في تلاحق ممل بين أدراج وممرات الكتابة العامة، بعد أن انتقلت الى ٢٨ زنقة ماجلان. وان الشخص ليحس بالبرودة تسري في أعضائه وروحه، وهو يتجاوز عتبة المقر العام لكتابة حزب الوحدة، التي كانت في يوم ما مبعث القوة والدفء والحرارة للجميع، ويرى أن الفراغ السياسي الذي سقط في احضانه الاتحاد، قد انعكس على هذه البناية، فلاتكاد تجد فيه طول اليوم، وأحيانا الايام الا الحارس الحسين، والسيدان شاكر وعبد الحي يعلقان على مقالات جريدة العلم أو يقرئان صفحات لوموند ولوبوتي ماروكان، أو بعض النشرات الاجنبية الواردة من الخارج. ومن يوم لآخر، وأحيانا بعد أسبوع أو أسبوعين، يدخل مولاي عبد الله، فينادي من مكتبه على شاكر، ليعلم منه بعض المعلومات، ولا يلبث أن ينسل من الباب الاخر المخصص للزعماء، ليغيب مرة أخرى عدة أيام... وقلما يرد شخص على المقر، الا أن يكون من العناصر التي أعدها الاتحاد المغربي للشغل بالبيضاء لمناوئة الاتحاد أو تعويمه. هذه هي وجوه الاتحاد الوطني في مقر أجهزته الوطنية المسيرة باجمال، ولتتكامل الصورة لا بد أن نعطي عنها ملامح عامة في الميادين التالية:

#### هـ - في الميدان السياسي :

قد انطبعت الاستراتيجية الخفية للجماعة في هذا الميدان انطبعا واضحا، باعتباره الوجه الذي يقدم الدليل على انجاز التغيير المطلوب في الاتحاد، ويتميز الوضع السياسي العام في ظلها بالظواهر الاتية:

أولا: غياب الاتحاد الوطني غيابا سياسيا مطلقا عن كل ما يدور حوله وعن جميع الوقائع، فقد تعاقبت أحداث هامة، ومبادرات جماهيرية ذات أهمية كبرى، واتخذ الحكم مواقف وقرارات في قضايا داخلية وخارجية، وظل الاتحاد غائبا وكان لا وجود له، غيابا لا يمكن أن يفسر الا بالانسحاب المتمعد مع سابق اصرار، مثلا: قانون الاستثمارات، الانتخابات، قضية ايفني، اضرابات، اصطدامات، تحركات، مشكلة الاسعار... الخ فلا بلاغ ولا تعليق ولا تفسير ولا موقف ولا احتجاج، ولا بيان ازاءها لا للعموم ولا للمناضلين.

ثانيا: بيان سياسي صدر عن اللجنة المركزية في ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ كان فحواه أن يعرض على الحكم برنامجا للخروج من الازمة ويبسط اليبدين اليه، ولو أنه لم يخرج بالصيغة التي يراد له فانه قدم برهانا على الاعتدال

والرغبة في التعاون ، ولو أن أوساط الحكم تقبلته بتحفظ ويتساءل عما اذا كان حقا هو التعبير الصحيح عن رأي الاتحاد وموقفه الحالي؟ . وقد يكون هذا البيان مقبولا لو لم يكن بنفسه هو الاستراتيجية عند المسؤولين الاتحاديين حاليا .

ثالثا : فراغ في التوجيه السياسي ، اذ انخفضت النشرة الوطنية الى مستوى الهزال والفئاتة المخجلة ، واصبحت لا تعبر لا عن اتجاه سياسي ولا عن موقف ، ولا تشتمل على تحليل لحدث أو تفسير لموقف مع تعثر في مواعد صدورها : من شهرية الى ثلاثة .

رابعا : لم يسبق ولم يكن بالطبع - والحالة هذه - مناقشة استراتيجية الحزب ولا منهجه السياسي وناكتيكه في أيّ جهاز من أجهزة الحزب .

#### ٦ - في الميدان التنظيمي :

١ - الصورة العامة : رغم أن الكتابة العامة سبق أن التزمت في بيان ١١ غشت ١٩٦٧ باعادة تنظيم الاتحاد وتجديده ، فان أيّ شيء اطلاقا لم يتم في باب تنظيم الحزب . والمعروف أن الكتابة العامة ولا المكتب السياسي لم يسبق لأيّ منهما أن درس الوضع التنظيمي للحزب ، فأحرى أن يتخذ له التدابير والقرارات اللازمة وأحرى الأحرى أن يتجند لتنفيذه .

لم يسبق قط أن عقد اجتماع لا مع الاقاليم ولا مع أيّ جهاز ، ولم تعط قط أية تعليمات أو تساؤلات ، أو تطلب تقارير أو معلومات في الموضوع من طرف أيّ كان من الكتابة العامة ، وانما ترك كل ما كان على ما كان ، من استطاع أن يتحرك بنفسه تلقائيا تحرك ولا يسأله أحد حركته أو نشاطه ، ومن لم يتحرك لا يسأله أحد جموده .

وكان واضحا أن تجميد الاتحاد خطة مصممة سلفا ، لان الجماعة تخاف أن يتحرك التنظيم فينقلب عليها . ويتغلب التيار الذي تريد تقليصه والتخلص منه . فقررت خطة التجميد وانتظار الظروف الى حين انجاز التصفية المطلوبة . وكانت النتيجة لذلك كله أن انفكت عرى الاقاليم الضعيفة ، وتقلص التنظيم في الاقاليم التي سبق فيها تنظيم وحركة . . . . . خلل في اجتماعات الخلايا ، حالة نفسية مريضة لدى أعضائها ، جنوح الافراد الى الجمود ، انعدام الجدية في الاعمال ، انعدام مادة للتشغيل السياسي ، انعدام أيّ مستوى للتوجيه والتنسيق . . . . . واصبحت الاقاليم لذلك على نوعين :

١ - نوع في حالة انحلال عام ، انحلت الاجهزة وتوقفت الاجتماعات و"تفرق السوق" وانصرف كل لحال سبيله ، وهي حالة اقاليم : اكادير ، ورزازات ، آسفي ، الصويرة ، قصر السوق ، تازة ، مكناس ، تطوان ، الناظور ، الحسيمة ، الجديدة ، خريبكة .

٢ - نوع تقوم فيه اجهزة : "كتابة اقليمية ، مكاتب الفروع" . الخ تتحرك حركة ضعيفة ، بعض الحركة ، وفي حالة نفسية مضطربة ، أمام تقلص مستمر للنشاط التنظيمي ، وأمام جمود المركز وغيابه ، وهذه الاقاليم أيضا في طريق الانحلال تسير بسرعة غير عادية آلية وهي : البيضاء ، الرباط ، فاس ، مراكش ، بني ملال . وفي البيضاء جمد التنظيم تماما في المقاطعات وفي الشباب وانصرف الناس من حول "لجنة التنظيم" .

#### ٧ - وضعية الاجهزة الحالية للاتحاد :

ان التركيب البنوي لحزب الوحدة ، وبمقتضى الاخطاء والظروف والحسابات والاعتبارات التي صاحبت قيامة ، لا يمكن أن ينتج الا الاجهزة التي تكون صورة عنه وانعكاسا لكل ما يحيطه من ضعف وتسوس وانشطار . وكان منتظرا منذ البداية أن الاجهزة التي ركبت فقط على اعتبار الحسابات والترضيات الشخصية ، لن يمكن أن تكون هي اجهزة الحزب الذي يواجه مهام نضالية ثقيلة ، كالتي تواجه الاتحاد الوطني . وتأكد خلال عشرين شهرا من تاريخ الوحدة كل ما كان منتظرا وأسوأ منه . وفيما يلي نظرة موجزة عن هذه الاجهزة ، وقيمة سيرها وممارستها داخل الحزب :

١ - الكتابة العامة : جهاز متنافر ، تمثل العناصر التي تؤلفه جذور التناقض الاجتماعي والمذهبي الذي امتد بثقله وآثاره من جديد على جسم الاتحاد كله بعد أن تخلص منه لفترة سنوات . فأعضاء الجهاز متناقضون مع بعضهم اجتماعيا ومشربا فكريا وعقائديا ونفسيا واتجاهها سياسيا ، لا يمكن أن يلاقوا على مفهوم واحد لاية قضية . فمن البورجوازي العفن ، الى العميل الانتهازي المتدلل ، الى السياسي الانتهازي الدوارة ، الى الجامد المتخاذل المغرور اللامعة المفتون . . . الى مخلص ، اما مشغولين متجردين واما مترفعين عن مواجهة أحد .

وأمام مهام التنظيم والممارسة السياسية للعمل الحزبي ، يتصرف أعضاء هذا الجهاز القيادي الى ثلاثة أصناف أو فئات :

أ) فئة غارقة في مشاغلها الخاصة، متشبته بمصالحها الشخصية لا يهتمها شيء من أمر الحزب، وغير مستعدة أن تضحي ولا بساعة من أجل الحزب.

ب) وفئة تقصد قصدا إلى تجميد العمل الحزبي بدوافع سياسية ونفسية وشخصية مختلفة.

ج) وفئة تريد العمل، ولكنها لا تجرؤ على ممارسته ولا حتى على الدفع إليه.

وكانت نتيجة ذلك كله :

١ - أن الاجتماعات الأسبوعية للجهاز، تحولت منذ الإِسبوع الرابع من الوحدة، إلى مآدب غذائية فخمة لتجاذب الاحاديث الهامشية، وعندما تثار قضية سياسية أن أثرت بعد الغذاء - غالبا ما يعتذر المعطي بوعيد، أن حضر، وينسحب - ثم تدخل المناقشة في جو المناورات والغش السياسي والمداورة.

٢ - لم يعقد اجتماع قط لهذا الجهاز بجدول أعمال محضر ولا سجل محضر واحد لأي اجتماع.

٣ - لم يدرس هذا الجهاز "القيادي" قط الوضعية السياسية التنظيمية للحزب على أي مستوى للأقاليم أو القطاعات، إلا أن يكون اللمز في المناضلين

٤ - يجلس كل فريق بحذر وأحكام مسبقة على الآخرين وعلى أقوالهم وهو ينتظر أن يسمع من الآخر ليحلل ويؤول، ثم ليناور فيما بعد ويداور.

٢ - المكتب السياسي : لم يجتمع قط كجهاز تنفيذي خاص، لانه مثلث متنافر معكوف، لكل واحد من أعضائه حساباته واعتبارات ونواياه، وحتى تكوينه الخاص، أي جهاز لا وجود له من الوجهة العملية.

وفي الحضور بمقر الكتابة، يحضر من حين لآخر: اما الاخ عبد الرحيم واما عبد الله ابراهيم.

٣ - اللجنة المركزية: يتركب هذا الجهاز عاديا من أعضاء الكتابة واللجنة الادارية واثنين من كل اقليم عدا الرباط والدار البيضاء، فاربعة من الاولى وستة من الثانية. الا أن هذا لم يحترم، لان الارادة متجهة الى تعويم هذا الجهاز "التقريبي" واغراقه بالعناصر الموالية. ولذلك يستدعى لاجتماعات اللجنة ما بين أربعة الى ستة الى ثمانية من كل اقليم بالاضافة الى جميع كتاب الاتحادات المحلية النقابية ومسيري الجماعات كملاحظين،

ولكنهم يمارسون كل شيء كأعضاء .  
ولو أنه قانونيا يلزم أن تجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر، فإنها  
خلال العشرين شهرا الماضية من الوحدة لم تجتمع الا ثلاثة اجتماعات ، هي  
على التوالي بتاريخ :

١٠ شتنبر ١٩٦٧ ، لتبريك الوحدة .

١٣ نوفمبر ١٩٦٩ ، عن هذا الاجتماع صدر البيان

المشهور .

٩ فبراير ١٩٦٩ ، لقرار تأخير المؤتمر والاعبار بعدم

اعداده .

وهذه اللجنة بدورها خليط أشد تنافرا من الكتابة العامة، ملغمة من  
كل جانب ومن كل اقليم بالعملاء والجواسيس، وأصدقاء السلطة وعمداء الشرطة .  
رغم أنها توضع في كل اجتماع، وتقدم اقتراحات وأحيانا انتقادات . وهكذا  
فبطبيعة تركيب هذا الجهاز أيضا نأكد أنه اعجز من أن يقرر أو أن ينفذ شيئا  
أو أن يؤثر تأثيرا ما في سير الحزب، لان القيادة نفسها لا تريد ذلك ،  
فأحرى تطوير الحزب وتحويله .

٤ - الاجهزة الاقليمية : تتصف الاقاليم باعتبار أجهزتها المسيرة  
المسؤولة الى ثلاثة أنواع، هي :

( أ ) نوع توجد فيه حاليا كتابات اقليمية منتخبة، مع نقص  
وتعثر في بعضها وهي اقاليم الرباط وفاس ومراكش ووجدة .  
( ب ) ونوع توجد لجان معينة اما من الكتابة العامة " من  
الدار البيضاء " واما محليا كما في بني ملال وطنجة .  
( ج ) ونوع ثالث لا يوجد فيه أي جهاز مسؤول اطلاقا وهي  
الاقاليم الباقية : أكادير، ورزازات، قصر السوق، مكناس، تازة،  
الناصور، الحسيمة، آسفي، الصويرة، سطات، خريبكة، تطوان .  
وبينما يوجد في بعضها أفراد يعرف نشاطهم يستدعون للاجتماعات  
باسم اقاليمهم، ينقطع بعضها الاخر فلا يوجد حتى أفراد يحضرون  
ولو شكليا الاجتماعات : ورزازات، قصر السوق، تازة، الناصور،  
الحسيمة .

٨ - الجماهير المغربية . . والاتحاد الوطني :

( أ ) الاتحاديون : من المؤكد أن الاتحاديين عموما ، اطارات وأفرادا

تلقوا منذ البداية نبأ الوحدة بحذر وتحفظ شديد، لأنه لم يؤخذ رأي أحد فيها من جهة، ولأنهم لا يجدون في أنفسهم داعيا لتغيير نظرتهم السابقة عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل ولا للتخلي عن اقتناعهم السابق بفساد هذه المجموعة وعدم صلاحيتها وجاءت الأشهر التالية، فأكدت أن كل شيء في محله، وأن شيئا لم يتغير لا في العقلية ولا في السلوك، وأن الاتحاد لم يزد على أن أغرق نفسه بنفايات كان قد تخلص منها. فاستسلم الجميع لخيبة مريرة، وحالة نفسية مظلمة، وأخذ اليأس والتردد واللامبالاة طريقها إلى المناضلين. وجهد بالفعل كثيرون، وتناقص آخرون، وتحرك على ملل وبرود آخرون، واستسلمت حيوية الحزب وأعضائه لشلل مخيف!

ب) الجماهير العامة: افتقدت الجماهير وجود وصوت الاتحاد من الميدان وأحست بتقلص واسع في نشاطه وحركته، دون أن تفهم وضع الاتحاد وظروفه فهما واضحا. منها من يفسره بضعف ذاتي نتيجة عنف الضربات التي تلقاها، ومنها من يفسره بتأثير الوحدة عليه، ومنها من يفسره بغياب المهدي وبقية العناصر الديناميكية الحية... إلى غير ذلك.

ومع ذلك كله، فإن ثقة الجماهير المغربية في الاتحاد، وتقديرها لرجالها ونضالاته، ما تزال تضرب بجذورها إلى أعماق هذه الجماهير، وما تزال بكل تأكيد تكوّن رصيد الاتحاد الحقيقي المخمر بصدق وفي غيبة الاتحاد نفسه، في كيان الشعب المغربي. وما زال هذا الشعب يعتقد في أعماقه أن امكانية انقاذه وتحرره، لا يمكن أن تأتي إلا أنت، إلا من صفوف الاتحاد. ولكن من المؤكد كذلك أن الجماهير المغربية الآن تعيش في فراغ سياسي قاتل، وفي غيبة عن أي حضور حزبي، أو توجيه سياسي صادق وفعال، وهي تجد نفسها وجها لوجه أمام المتناقضات الفظيعة بين مفاسد الحكم وروائله، وبين شعوراته وحملاته التضليلية المستمرة بكل أجهزة الاعلام. ويعيش قسم هام من هذه الجماهير في الظروف الحالية ضحية التضليل والتدميغ، ونهب الوسائل المحبوبة من خلفه وبين جنبه للاقائه، في هوة التحليل والفراغ، والذوبان في نوافذ الاهتمامات والأشياء، وخصوصا النساء والشباب.

#### ٩ - الجانب المادي للحزب :

وزاد في تدهور الحالة العامة للحزب أن الجانب المادي بدوره تعثر مع الوحدة، ومع أواسط ١٩٦٨ توقف نهائيا. واضطر بعد طول التسويف

والانتظار جميع المداومين والمنقطعين في المراكز أو في الاقاليم أن ينفصلوا  
ويبحثوا لهم عن عمل . وباستثناء شاكرو وعبد الحي اللذين لستمرا اسداهما  
من الاتحاد المغربي من جانب ، ومحمد اليازغي ومحمد الحبيب من الجانب  
الآخر ، وافتقد حتى العاملون كل وسائل التحرك وممارسة أي نشاط . . . . . وتبعاً  
لوضعية الحزب العامة ، ضعفت في الاقاليم امكانيات ميزانيات قارة كافية  
للتسيير ومتابعة النشاط .

## القسم الثاني

البرنامج العملي لبناء تنظيم جديد في الحزب  
وانجاز التحول المطلوب في كيانه

---

### فقرات المقدمة :

- ١ - التصنيف السياسي للحزب .
- ٢ - الضرورات المستعجلة لاقامة تنظيم تحويلي .
- ٣ - الاطار العام لتحويل الحزب .
- ٤ - محتوى الحزب أو التنظيم المطلوب بناؤه .

### فقرات البرنامج العملي :

- ١ - الاجهزة .
  - ٢ - التنظيم .
  - ٣ - التوجيه أو البناء السياسي .
  - ٤ - تمويل الحزب .
  - ٥ - ملاحظات عامة .
-

## فقرات المقدمة :

### ١ - التصنيف السياسي للحزب :

ان اعادة بناء الحزب تتطلب بالضرورة قبل كل شيء التعرف الى مادة هذا البناء ، أى الى نوعية الفئات البشرية الموجودة داخل الحزب ، والى العينات السياسية المتساكنة والمتطاحنة في أحضانه . وتصنيف من هذا النوع ، هو الذي سيحدد المنطقة البشرية في الحزب التي تكون المادة والعجينة التي بها يتم بناء الهيكل الحزبي الجديد ، وفق الاستراتيجية والمضج السياسي اللين يراد لهما البناء .

ان الاتحاد الوطني في اطار الوحدة يتألف حاليا من ثلاث مناطق أو فئات سياسية ، باعتبار مجموع الانواع البشرية المتساكنة فيه ، وهي :

### أ ( الفئة الاولى :

— هذه الفئة هي التي يمكن أن تعتبر الجناح اليساري / الثوري في الاتحاد ، وتجسّم — بكامل عناصرها القوية والمتماسكة — فكريا وسياسيا الاستمرار البشري للثورة المغربية ، والاستمرار العقائدي والاستراتيجي للاتحاد الوطني بكل محتواه النضالي ، ونظافته السياسية . وتتألف بشريا من ٧٠ بالمائة من كل أعضاء الاتحاد الوطني قبل ١٩٦٧ (عام الوحدة) ، هذا بصرف النظر عن النوعيات والمستويات المختلفة داخل هذه الفئة بعينها ، ولكنها على أي حال هي مجموعها الرصيد السياسي والنضالي والبشري الوحيد — والحقيقي — الذي يملكه الاتحاد ، وهو موضوع الان على طريق التشرذم والضياع .

### ب ( الفئة الثانية :

— هي مجموعة الاتحاد المغربي للشغل ، التي فتحت الوحدة لها سنة ١٩٦٧ ، باب الدخول الى الاتحاد الوطني من قمته ، وهي فئة اليمين المتعفن ، الذي سبق له أن تمرّس بالعمالة والانتهازية والمصلحية وبكل الرذائل السياسية والاخلاقية التي تفتضيها وتؤدّي اليها هذه الخصال . هذه الفئة هي التي تستعمل الان كل نفوذها وامكانياتها لتعويم الاتحاد وتصفيته من عناصر الفئة

الاولى، خصوصا منها التي ترابط في مراكز استراتيجية في الحزب تمهيدا لتحويله الى أداة شانطاج سياسي مع الحكم، باستعماله اما "بارشوك كحماية الوجود المصلحي القائم، واما - في أحسن الظروف - وسيلة لكسب مصالح أخرى، ستكون العودة الى الحكومة وأخذ بعض الوزارات تتويجها الرائع، وتبريدا جميلا للحنين المحجوم .

وتتألف هذه الفئة أساسا من عناصر الاتحاد المغربي، من قيادة في القمة الى اطارات في الاتحادات المحلية، الى مجموعة من السماسرة والاتباع، بعضهم أعضاء في اللجنة المركزية، وبعضهم يتردد بعاملته ونذالته في بعض الاقاليم . وفيهم، أو كلهم، الانتهازي والعميل والخائن البشع والسكير الساقط والجهول الطائش والجبان المتردد، والمنقل المشبوه... .

### ج) الفئة الثالثة :

- هي المجموعة التي تتألف من أذيال الفئتين السابقتين وهي خليط من الاتجاهات والمتناقضات والتيارات وذوي الطموح الشخصي، والوصولي الفردي - من أوساط المعلمين والاساتذة والشباب، وصغار التجار والعمال والفلاحين - وتكون في مجموعها الجمهور المتفرج داخل الاتحاد، وهي في نفس الوقت جمهور المعلقين والجامدين والمغفلين وذوي "الناب" ينظرون الى الامور من زاوية الانتظار، دون أي استعداد للانغمار في أي شيء . وتشتمل على عينات مختلفة من بينها من يعمل أحيانا لمجرد الكسب الشخصي على ظهر الجميع، دون اخلاص لا لليمين ولا لليسار، لا للتحرر ولا للعبودية... .

### ٢ - الضرورات المستعجلة لاقامة تنظيم تحويلي في الحزب :

أولا: بات مفهوما عن التحليل السياسي الذي تقدم به القسم الاول من هذا التقرير، أن هناك على الخريطة السياسية لمغرب اليوم ثلاث مواقع :

( أ ) موقع الحكم .

( ب ) موقع الجماهير .

( ج ) موقع الاتحاد الوطني .

وقد وضح من التحليل نفسه :

– من جهة أن الحكم قد انقلب الى استراتيجية جديدة فحوأها حكم البلاد بالعنف والتضليل، ووضع كل تطور سياسي ديموقراطي أمام باب مغلق محكم الاغلاق.

– ومن جهة أخرى، أن الجماهير المغربية تغيرت تبعاً لذلك وضعيتها اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً. وتغيرت في العمق استراتيجيتها في النظر الى من حولها، وأخذت تتحول – وبسلوك الحكم نفسه – الى المطبخة واسعة التنضج فيها يوماً فآخر ظروف ثورية هامة، وتتوافر عوامل التدمير والحقن والاستياء، وتفترز طاقات ثورية، وشحنات انفجارية، تدوب أو تتبدد في غياب تنظيم سياسي ثوري في تحركات عفوية من غير أفق واضح ولا هدف معين وكادت تفقد نفعها الجماهير بآتي عمل سياسي.

التغيير في الواقعين، وضع الاتحاد الوطني مباشرة أمام استراتيجية جديدة، لا يمكن أن تكون الا: استراتيجية الثورة الجماهيرية بقيادة طليعة ثورية سياسية/ عسكرية، لتحطيم الحكم الاقطاعي القائم، والتخلص من كل رواسه وقواعده وبناء دولة ديموقراطية عصرية شعبية اشتراكية تكون السلطة فيها للجماهير الكادحين من عمال وفلاحين بقيادة طلائعها الثورية المخلصه والمسبوكة.

وليس أمام الاتحاد، بناء على هذا الواقع الا الاختيار بين أمرين: أولاً: اما الدخول في اطار الاستراتيجية الجديدة، وتغيير بنائه التنظيمي والسياسي، ليتحول الى الاداة التي تستجيب لهدف التغيير المفروض، واما البقاء على حالته الحالية، وهي موءدية به الى الذوبان والتحلل والاحتراق والفناء، أي التخلي عن المعركة، والانسحاب من الميدان، وتسجيل العجز والفشل على كل القيم النضالية والتاريخ الثوري للمجتمع المغربي.

ثانياً: لا أعتقد بأنه لا تزال هناك امكانية خلق ظروف مواتية استقبالا للقاء مع الحكم، وتحقيق بعض المكاسب والاصلاحات الاقتصادية والديموقراطية عن طريقه، حتى ولو بوضع العمل ثوري، واستعمال العنف الجماهيري كمجرد أداة للضغط على الحكم، واخضاعه للتسليم بالتعاون مع الاتحاد، وحتى من أجل التغيير الجزئي لاتجاهاته واختياراته... ذلك أن الحكم ذهب بعيداً في اختياراته واتجاهاته هذه، ويبدو أنه مناور سياسي ماهر، وحاكم حاذق "لواية" لا يمكن أن تغيب عنه مثل هذه التاكتيكات وهو أمهر وأقدر على أن يدخل أي شانطاج عند الضرورة، ويدفع اللعبة كلها لتتقلب لصالحه، وصالح التصفية النهائية لخصومه. ولعبته بعد حوادث ١٩٦٥ وأساليبه الماكرة لامتناس القيمة

الشعبية واطفائها نموذج حيّ في هذا الباب .  
على أيّ حال ، لامجال بعد للاختيارات .

ثالثا : في حالة التقاعس عن تغيير استراتيجية الاتحاد ، وتحويل تنظيمه وفقها ، وترك ما كان على ما كان ، فانه من الملموس أن الجماهير لن تترك المكان الى ما لا نهاية فارغا ، ولن تحتفظ بضياعها وسلبيتها الحالية الى ما لانهاية كذلك .

على أن تحركات الجماهير العفوية التي تأتي نتيجة مباشرة - الاستفزاز معين من طرف الحكم - لا بد أن تكون عشوائية ، تأتي انفجاراتها عمياء دون رؤية متخبطة في سخطها دون تأطير ، متهووسة في عنفها دون هدف مرسوم ، ولن تكون كما كانت سنة ١٩٦٥ ، أكثر من تبيذير لطاقات ثورية هائلة ، ظلت تتجمع وتتخمر في الاعماق على مدى سنوات . وسيكون التقاعس - أو سيبدو حينذاك على الاقل - أنه كان اجراما سياسيا فظيما ، وخيانة وطنية دنيئة جبانة ، مهما اختبأت وراء شعارات ثورية زائفة ، أو خلف تكتيكات سياسية بليدة . هذه الاعتبارات الثلاث ، كلها تجعل تحويل الحزب الى استراتيجية الثورة الجماهيرية العنيفة ، وتحويل تنظيمه السياسي بشكل مواز ، من أجل تحطيم الاقطاع ونصفية قواعده المختلفة . . . ضرورة لا مناص منها ، ولا اختيار آخر وراءها ، ولكن كيف ؟ وبأية وسيلة ؟ وبأي  
ان مجموع ذلك يتوضح بنصاعة في الفقرات التالية :

### ٣ - الاطار العام لتحويل الحزب :

ان الوحدة واقع حزبي لا يمكن ارتفاعه ، وكل تراجع عنه أو تخلص منه بصفة مسرحية عمل غير ناضج ، وذو عواقب سياسية بليغة الضرر .  
اذن ، تحويل تنظيم الحزب الى مستوى الاستراتيجية الجديدة التي يجد نفسه أمامها ، ضرورة لا مناص منها بحال ، والاحتفاظ بالوحدة كواقع ضروري مع عدم قبولها لانجاز التحويل المطلوب بحال ، ضرورة أخرى مقابلة ولو في المرحلة الراهنة على الاقل . . . فما العمل اذن ؟  
لا بد من الدخول هنا على الجمع بين المتناقضين ، والعمل على مقتضياتها ، بل العمل على استعمال هذه الوحدة تغطية للعملية المقصودة

" ، ومظهرا شكليا بارزا للاستغفال وضرب الاعين ، وفي هذا النطاق قد تتحول الوحدة بطريق غير مباشر الى عملية ايجابية ، وقد تقتضي المصلحة التاكتيكية للتنظيم الثوري أن يدفع في وقت ما بجهاز الوحدة كله الى الاحتراف مع الحكم ، والدخول معه في مداورة سياسية ، لا يعرف الا هذا التنظيم الثوري انها فاشلة ومغلقة سلفا .

ويقوم التنظيم المقصود على كاهل الفئة السياسية الاولى "القسم اليساري الثوري" ، ولا بد أن يتم بصفة مفصلة عن حركة حزب الوحدة ، ومستقلة عمليا وروحيا عن أجهزته وادارته . التفاصيل العملية لذلك في المقترحات العملية لهذا البرنامج .

وفي نفس الوقت ، لا بد أن يحدد الجهاز الاساسي في التنظيم نوعية العلاقات ، وضعية التنسيق مع "حزب الوحدة" ، سواء في اطار الكتابة العامة أو اللجنة المركزية أو غيرها . ويتولى الاخوة عبد الرحيم بوعبيد ومحمد الحيايبي وعبد اللطيف بن جلون القسم المتعلق بالكتابة ، ويوكل للاخوين المهمات المناسبة .

وسيكون الاتحاد الوطني بهذا الشكل التنسيقي عبارة عن هيكل عام يضم في أقصى يساره تنظيما ثوريا يهيا سياسيا وعمليا ويرتبط بتنظيم تكميلي مواز بالعمل الثوري العنيف ، وفي أقصى حلقتة اليمينية ، مجلس الاتحاد المغربي للشغل ، يغازل الحكم ، ويرش على اقدامه الجمود الحزبي ، و"التلبيس" السياسي .

#### ٤ - محتوى الحزب والتنظيم المطلوب بناؤه :

إذا كانت استراتيجية الحزب كما سبق أن حللنا ، هي : تحطيم الحكم الاقاعي ، وتحرير البلاد من هياكله وقواعده كلها ، عن طريق العنف الثوري الجماهيري ، فان نوعية الحزب السياسي الذي تتطلبه هذه الاستراتيجية واضحة . . . انها الحزب الذي يتحول الى أداة كفاة تستقطب وتفقد النضال الثوري لجماهير العمال والفلاحين وتكون الطليعة التي تعبر عن هذا النضال وتفسره وتؤطره ، وتقوم بالمهام اللازمة في مرحلة الانفجار الثوري .

وفي حالتنا هذه ، فان المطلوب هو تحويل الفئة اليسارية الثورية الموجودة حاليا في الحزب الى تنظيم ثوري محكم صارم ، يكون بمثابة التكميل السياسي والامتداد الموازي لطلائع الكفاح المسلح . . . في انتظار اليوم الذي

تنضج فيه المرحلة التالية، ليجلس الجميع الى مائدة تحضير "الميثاق الثوري" وقرار الخطة السياسية العامة لما بعد انتصار الثورة. وبالطبع، فان تنظيمنا من هذا النوع يقتضي شروطا أساسية ثلاث :

أولا: بناء التنظيم على أساس الصرامة والانضباط، وتكوين المناضلين تكويننا سياسيا يوازي تكوين المقاتل الثوري، ويواكب نظريا وعمليا عملية الثورة وآفاق الانفجار الجماهيري.

ثانيا: اخضاع العناصر وانتقاؤها في التنظيم لشروط مشددة تكفل سلامة وقوة التنظيم.

ملاحظة: ليس من الضروري أن يعلم بهذه الاستراتيجية وبآفاقها وتفاصيلها جميع أعضاء التنظيم المقترح، بل يكفي أو يجب أن يعلم به ويتفاهم عليه بصفة تامة وواضحة المسؤولون الأساسيون فقط في البناء والتوجيه. ثالثا: مقترحات عملية لبناء التنظيم المطلوب.

#### فقرات البرنامج العملي :

ان التنظيم المطلوب، قبل كل شيء يجب أن يكون بقيادة، أو على الأقل، بمساندة وموافقة واشراف الاخ عبد الرحيم، باعتباره المرجع الروحي لهذا النوع من التنظيم، وباعتباره في نظر الجميع - اطارات وأفراد - محسم الاستمرار الابي لتنظيف للعمل النضالي الثوري في حظيرة الاتحاد، وباعتباره من جهة ثالثة، عضو الكتابة القيادي الوحيد قاد ويقود الجناح اليساري السليم للاتحاد، واحتفظ به من عدة سنوات وحذب عليه منذ عدة سنوات.

ولا لزوم أن تكون قيادته أو مساندته هذه بصفة مباشرة، وانما يترك له أمر المسطرة والاتصال حسب الاختيار.

ويتكون البناء العام للتنظيم المقترح من أربع فقرات، هي :

١ - الاجهزة.

٢ - التنظيم.

٣ - التوجيه والتكوين السياسي.

٤ - التمويل.

وفيما يلي تفصيلها من الوجة العملية :

#### الفقرات :

١ - الاجهزة :

## ١ - اللجنة الاولى :

- ( أ ) تتكون في الاساس لجنة تأسيسية ، تسمى اللجنة الاولى ، تتولى المسؤولية العليا والعامه في التنظيم والتخطيط له .
- ( ب ) مهمة هذه اللجنة ، هي المهام التالية :
- تحديد شروط العضو الجديد في التنظيم .
  - وضع خطة تنظيمية قارة وموحدة تضمن وحدة التنظيم وقوته وتماسكه في جميع الاقاليم والمستويات .
  - توزيع المهام ووضع المناهج والاشخاص لبناء التنظيم في جميع الاقاليم حسب الامانيات المتوفرة في كل منها والسهر على ذلك .
  - تنسيق العمل والمقررات المتخذة ومراجعتها ومراقبتها باستمرار وتعدّد اجتماعات دورية شهرية في العادة .
  - تضع وتقرر الصيغة العامة لتنسيق العمل في اطار الوحدة وتحدد مهام الاشخاص في ذلك .
  - تضع وتجمع وتدرس التقارير عن سير التنظيم ونشاطاته وعن أهم الاخبار .
  - تصدر نشرة دورية عامة لتشغيل المناضلين وتوجيههم في الاتجاه والمستوى المطلوبين .
- ( ج ) تتركب اللجنة المذكورة من الاخوة : عبد الرحيم بوعبيد ، محمد الحبابي ، محمد اليازغي ، عمر بن جلون محمد الحسين ، عبد اللطيف ابن جلون ، الاخصاصي ، الحلوي ، آيت قدور .
- ( د ) وباعتبار ظروف الاخ عبد الرحيم واعتبار دوره في العلاقات العامة مع حزب الوحدة وأجهزته . . يمكن أن لا يحضر اجتماعات هذه اللجنة على أن يوافق عليها وعلى برامجها ، وأن يتولى محمد الحبابي الاتصال به وأخذ رأيه في القرارات والتوجيهات العامة . واذا أراد هو الحضور العملي ، فهو أحسن وأجدي .

## ٢ - لجان الاقاليم :

في كل اقليم ، لا بد أن تتكون لجنة خاصة من أحسن العناصر وأصلحها ، مهمتها بناء هذا التنظيم والسهر عليه ، وتنفيذ القرارات والتعليمات المتخذة . تؤخذ العناصر الصالحة من الكتابات الاقليمية الحالية ان وجدت والا

المتخذة. تؤخذ العناصر الصالحة من الكتابات الاقليمية الحالية ان وجدت والا تكونت خارجها .  
ويعقد كل شهرين اجتماع يضم ممثلي أو كتاب هذه اللجان لمراجعة سير التنظيم والقرارات ، وتنسيق التوجيه والاعمال .

## ٢ - التنظيم :

ان تنظيم حزب الوحدة هو: التجسيم البشري لاستراتيجية الحزب والتسكين العملي لجعل هذه الاستراتيجية تأخذ طريقها الحي والمعد نحو الهدف المطلوب . وقوة التنظيم ومنانته هما الضمانة لاضفاء الجدية والاحترام على العمل الحزبي كله ، وهما في نفس الوقت السبيل لامتلاك ناصية المبادرة وقدرة المواجهة في أي عمل نضالي ، أو تحرك حزبي أو اندفاع جماهيري تفرضه الظروف . ولذلك ، فان التنظيم المطلوب بناؤه بهذا الصدد لا بد ان تراعى فيه جملة أسس ، هي :

١ - الدقة في اختيار العناصر - من أحسن المناضلين اخلاصا وايمانا واستقامة - وفق شروط معينة يحددها القانون الداخلي : ان المفروض في التنظيم المقترح ، هو اعتبار الكيف بالاساس واستبعاد كل انسان مع التنظيم الكمي الذي غالبا ما يؤدى الى التخبط والتسوس . ولذلك لا مانع اذا أخذ فقط ٢٠ بالمائة من مجموع الفئة السياسية المرشحة للتنظيم على الاقل في مرحلة وضع النواتات الاولى للتنظيم ، ولا بد بعد المرحلة التأسيسية من مرحلة تجربة واختبار أمام المرشحين الجدد لعضوية التنظيم ، توضع فيها حلقات المرشحين أمام تجربة خلال فترة زمنية معينة ، قبل ان يلتحقوا نهائيا بالتنظيم .

٢ - يفرغ الاعضاء في خلايا سياسية مصغرة ، لا بد ان يخضع أعضاؤها لصرامة قاسية في الحضور وضبط المواعيد ، والقيام بالواجبات الحزبية والامتنال الاجمالي للحزب .

٣ - لا بد أن يساغ التنظيم ويبنى على أساس الديمقراطية المركزية بحيث تتوافر للتنظيم منذ البداية العناصر التالية :

( أ ) ضمان حرية الرأي والمناقشة والتعبير حول جميع القضايا الحزبية ولجميع الاعضاء .

( ب ) الغاء أي مظهر من مظاهر الوصاية السياسية على التنظيم والابوية الحزبية في العلاقات مع المناضلين ، سواء من اللجنة الاولى أو من أي جهاز أو

فرد كان .

(ج) ضمان طرح جميع خطط الحزب وقضاياها وقراراته السياسية لمناقشة الاعضاء وتكريس آرائهم وملاحظاتهم ، بروح عائلية مفتوحة ، وذلك بقصد اعطاء عضوية جميع المناضلين محتوى عمليا ، وتجاوبا ديناميكي بالآخذ والعطاء ، وحيوية متحركة تنتهي بتلاحم الحزب وتنظيمه من القمة الى القاعدة في كل متكامل منسجم .

(د) ان توحيد الرؤية والهدف والفهم لدى جميع الاعضاء من الاهمية بمكان ، اذ ان "الرؤية الواضحة" هي التي تعطي التنظيم أفقا نيرا ، وتمد المناضلين بطاقة روحية مرتفعة . لهذا ، فان التشغيل السياسي ، بل نوعيته هي التي تلعب الدور الكلي في رسم الصورة ، وتكون الجزء المتمم للتنظيم . (هـ) على أن الاقتصار على الامداد النظري للمناضلين ، سيحشرهم في تنظيم متفوق ، يدور على نفسه بلا جذور وبلا روابط تمتد به الى تربة الجماهير الخصبة ، لذلك لا بد أن يكون برنامج التشغيل داخل التنظيم على نوعين : - مستوى سياسي نظري يمد المناضل بالافق وبالخط السياسي وبالعقيدة وبالتحليلات الضرورية للاحداث ، وبتربية حاسته السياسية وتنمية قدرته الفكرية ومعرفته السياسية ، وملكته في التحليل والاستنتاج .

- ومستوى عملي ، يربطه بأوساط الجماهير المختلفة ويوفر المعابر الدائمة الاتصال والالتحام بها ، ويعزز تجربته العملية ، ويجرده من الضياع في "العقائدية/ الميتافيزيقية" ومن المهارات النظرية الفارغة .

و - لا بد أن تصوغ اللجنة الاولى هذه الاسس كلها في تفاصيلها على شكل قانون داخلي مؤقت يحدد المهام ويضبط الواجبات ، ويصوغ النظريات في مواد قانونية ، تكون هي قناة الضبط والالتزام وأساس المراجعة والمحاسبة والاحتكام .

ز - ولا بد أن يسير هذا التنظيم بمجموعه في انفصال واستقلال كاملين عن الحركة العامة لحزب الوحدة . ليضمن سلامته وقوته ، وتضمن صيانتة من المرض السياسي والخور التنظيمي اللذين يسودان هذا الحزب .

(ح) ان هذا التنظيم سواء باعتبار المهمة التي يتهدى لها وعليه أن يمارس منها منذ الان ، من جهة ، أو باعتبار ظروفه العامة مع الحكم ، وجوب ضمان أمنه وسلامته من جهة ثانية ، أو باعتبار نوعية علاقاته مع حزب الوحدة ككل وجوب ، تجنب أي اشعار للاثارة من جهة ثالثة .

ان هذا التنظيم ، وفي اطار هذه الاعتبارات الثلاثة ، يجب أن يأخذ

شكلية نصف سري ، في تركيباته واتصالاته واجتماعاته ونشاطاته كلها . ولا مجال هنا للدخول في تفاصيل الهيكل الشكلي للتنظيم ، ولا لممارسة الاجتماعات في كل تشكيل حزبي ، ولا العلاقات الداخلية العامة ، فذاك ما سينكفل بصياغة "القانون الداخلي" المقترح ، وحسبنا هنا ذكر المبادئ العامة والاساسية لهذا التنظيم .

### ٣- التوجيه أو البناء السياسي :

اذا كان التنظيم يعني بناء الهيكل البشري للحزب واستقطاب عناصره الصالحة في تشكيلات منضبطة ، لمواجهة مختلف المهام المطروحة على الحزب ، فان التوجيه أو التشغيل السياسي يعني البناء الفكري والروحي والعقائدي والاخلاقي في الحزب . . . ويعني بالاولى اعطاء العمل أفقه السياسي ، واعطاء النظرية محتواها في واقع العمل اليومي ، ووسائلها في العبور الى الجماهير والالتحام الديالكتيكي بمطامحها وتطلعاتها التحررية . فالتنظيم اذن ، هيكل واختيار . . . واطار . والتوجيه أو التكوين السياسي : روح . . . وفكر وتنظيم . ان توحيد الخطوط العامة لرؤية المستقبل وأهدافه ووسائله بين جميع المناضلين ، وتوحيد الاسس الفكرية لتقنين الاشياء والحكم عليها وضمان استقلال ومبادرة الفكر الفردي . . . وتنمية قوة الملاحظة والتحليل وبادرة المواجهة والتركيز لدى جميعهم . هذه كلها شروط ضرورية لارتقاء "التكوين السياسي الى مستوى المساهمة الجادة في البناء الايديولوجي والسياسي" للحزب . ولتكامل هذا التكوين ، لا بد من تقسيمه الى قسمين :

قسم نظري سياسي وقسم عملي تطبيقي .

#### ١- القسم النظري السياسي :

في رأينا أن هذا القسم كانه يمكن أن ينجز في المرحلة الراهنة بالوسائل التالية :

- أولا : اصدار نشرة خاصة تكون هي مادة التشغيل في الخلايا والتشكيلات الحزبية على النطاق الوطني ، تصدر كل خمسة عشرة يوما (نصف شهرية) على أن تتضمن دائما بالضرورة الموضوعات التالية :
- تحليل موجه لاهم الاحداث الداخلية تحليلا عمليا حيا .
- تحليل بنفس المستوى لاهم الاحداث الدولية .

– حلقة من سلسلة دروس سياسية خاصة لتكميل معرفة وثقافة المناضلين ومساعدتهم "وفق تصميم خاص لموضوعات السلسلة".  
– نظرة على النشاط العام للحزب في الداخل والخارج... وغير ذلك.

وتتولى اللجنة الاولى اصدار هذه النشرة وتصميمها وتوزيعها.  
ثانيا : التوجيهات والتفسيرات التي تعطى شفاهيا في الاجتماعات الخاصة على جميع المستويات الوطنية والاقليمية، وهي ذات أهمية بالغة ان ركزت وضبطت خصوصا في التوضيحات التي قد لا يسمح بكتابتها أصلا.  
ثالثا : تعقد ندوات اقليمية كل ثلاثة أشهر لاهم الاطارات العاملة تناقش فيها القضايا السياسية والمذهبية، ويراجع التنظيم والتشغيل وسيرهما ونتائجهما وتسجيل الجوانب الايجابية والسلبية في مجموع العمل الحزبي.  
وبعد الندوات الاقليمية بأسبوع، تعقد ندوة وطنية لاهم اطارات الاقليم العامة والمسؤولة وطنيا، لمناقشة نفس الموضوعات بأفق أوسع ودراسة المشاكل وتذليل المصاعب، وتوفير الانسجام والتفاهم الضروريين بين الجميع.  
رابعا : يضاف الى ذلك، النشاط الثقافي العام، كمحاضرات وندوات عمومية التي يجب أن توجه في نفس الاتجاه، ويحرص على أن يشارك فيها ويقوم بها اما أعضاء التنظيم أنفسهم أو القريبون منه.

#### ٢ – القسم العملي التطبيقي :

يتركز هذا القسم في الخلية وأعضاؤها أي في القاعدة الحزبية مباشرة هذه القاعدة التي يجب على كل عضو فيها مهما كانت مكانته، أن يرتبط بها أي أن تكون له خلية ينتمي اليها كعضو أو كمسير.  
والمقصود بالقسم العملي أو التطبيقي، هو خلق كل الوسائل وتوفيرها لجعل العضو من جهة يمزج النظرية بالعمل في حياته الحزبية ومن جهة أخرى يرتبط بكل الظروف وبكل المعايير بالقواعد الشعبية مباشرة. ويمكن أن يتم ذلك بالزام أعضاء كل خلية بمهام عمليه، بطريقة التوزيع أو التكليف، أو الاختيار والمهام وموضوعات الممارسة العملية لهؤلاء الاعضاء كالتالي :

– بالاستخبارات السياسية.

– الاقتصادية أو الاجتماعية.

– بانجاز دراسات حول موضوعات معينة محلية أو وطنية، مثلا : النقابة المحلية، دراسة عن العمال، الصناعات المحلية، أراضي الاقطاعيين، كبار الملاكين، شخصيات ادارية وقضائية، نشاطات الصهيونيين، التعاون الوطني،

أماكن اللهو وتخريب الشباب... الخ.

– تكليف بمهام معينة، حزبية أو موازية.

– تنظيم حملة في الأحياء الشعبية أو في حي معين لمدة أسبوع للقيام

بدعاية معينة أو حملة مضادة ضد دعاية... الخ.

– تنظيم حملة لمدة معينة للتعرييق بقضية معينة في أوساط شعبية مع

ضبط نوع الاتصالات وعددها ومداتها ونتائجها.

– تنظيم جولات من حين لآخر بالبادية على قنوات التنظيم الحزبي

بالبادية والاتصال بالفلاحين وربط الصلة بهم والتعرف على مشاكلهم وقضاياهم

بصفة علنية أو سرية حسب الظروف والحاجة والقصد.

– خلق اهتمامات خاصة لدى الأعضاء بالزام كل عضو مثلاً أن يهيء

ملفاً أو دراسة أو وثائق حول قضية معينة، مثلاً: شؤون التعليم بالأقليم أو

المدينة، الشؤون الزراعية، الوضع الصحي بالأقليم، الوضع الاجتماعي، كبار

الملاكين، المنقون المهنيون، الحلف الأطلسي، فيتنام، فلسطين، الأحزاب

التقدمية العربية، الأسطول السادس، القواعد الأمريكية، الحركات التحريرية

بالعالم الثالث، إنتاج السكر بالمغرب، إنتاج الحوامض، الأراضي المسترجعة،

الملاكون الجدد، الصناعات التقليدية... الخ.

– احصاء ضباط الشرطة السرية وعناصرها.

– احصاء المعامل والمؤسسات الصناعية.

– احصاء في التجارة الخارجية، وسيطرة اليهود والأجانب عليها.

– احصاء في النقل العمومي.

" عندي مشروع برنامج متكامل جاهز في الموضوع بكل فصوله".

#### ٤ – تمويل الحزب :

لا يتصور أن يظل الحزب ينتظر تمويله وتمويل نشاطه إلى ما لا نهاية

من المساعدات الخاصة، أن تطوير الحزب إلى الاعتماد على نفسه وحل مشاكله

المالية كلها أو أغلبها بالأقل بالطرق الذاتية... أمر ضروري أيضاً وداخل في

اعتبارات التنظيم المطروح.

في المرحلة الأولى، ضروري ومعقول البحث عن تمويل انطلاق التنظيم

بصفة خاصة، أما بعد انطلاق التنظيم ووضع أسسه وتركيزه، فإني أعتقد أن

تمويل الحزب ذاتياً، لا بد أن يعتمد على مصدرين اثنين :

## أولهما : اشتراكات الاعضاء :

لا يمكن أن يكون العضو الحزبي قد وضع نفسه وروحه وراحته حقا رهن الحزب ، والتزم بقضاياه النضالية ولا يقدم عربونا متواضعا على هذا الالتزام ، وتأكيذا من جيبه على استعداده للتضحية والتجرد ، الا أن يكون يهزا بنفسه وعقيدته وبحزبه معا .

لا بد اذن أن يؤدي كل عضو اشتراكه المادي السنوي كمساهمة منه مهما كانت متواضعة في تمويل الحزب ويصنف هذا الاشتراك على درجتين :  
الأولى : فئة ذوي الدخل القار كالموظفين وذوي المهن الحرة ، ويكون اشتراكها كالتالي :

٢ بالمائة من دخل ٥٠٠ درهم فأدنى .

٣ بالمائة من دخل ٥٠٠ الى ٨٠٠ درهم .

٤ بالمائة من دخل ٨٠٠ الى ١٢٠٠ درهم .

٥ بالمائة من دخل ١٢٠٠ درهم فأعلى .

الثانية : فئة ذوي الدخل الضعيف الغير القار ، وأدنى اشتراك لعضو من هذه الفئة هو درهمان في الشهر ، أي مبلغ ٢٤ درهم سنويا . وهو الحد الأدنى الذي لا يعفى منه أي عضو .

## ثانيهما :

وثاني المصدرين ، هو بعض الاكتتابات الدورية التي يمكن أن تنظم في مواسم خاصة : "أعشار/ زكوات" اقليميا ووطنيا من الاعضاء أو العاطفين الميسورين ، ولا بد أنها ان ضبظت وروعت ظروفها ستمد الميزانية برصيد مادي هام .

وتؤدي الاشتراكات شهريا أو سنويا ، وتعطى مقابلها ايصالات خاصة تطبع للغرض .

## ٥ - ملاحظات عامة :

الأولى : التنسيق مع اطار الوحدة والنشاطات الثقافية العامة :

لكي لا يبقى هذا التنظيم المقترح متوقفا على نفسه ، معزولا عن

الجماهير، لا بد أن يضمن لنفسه، لا فقط الانسجام مع واجهتين اثنتين، ولكن الانغمار والتأثير فيهما. كما لا بد أن يحدد الطريقة والوسائل والعناصر الكفيلة بهذا الانسجام، وبهذا الانغمار والتأثير من الداخل، والواجهتان هما: - واجهة الاتحاد الوطني نفسه في إطار الوحدة وأجهزتها، ولا مناص هنا من العمل على الاستفادة بأقصى ما يمكن من هذه الواجهة والتأثير عليها وكما لا مناص من إيجاد صيغة للعمل وملائمته مع أجهزة الوحدة وضمانها، من جهة: التوفر على تغطية سياسية واسعة للاستراتيجية والتنظيم السياسيين المدفونين في الاتحاد نفسه، ومن جهة أخرى للاحتفاظ بهذه الأجهزة وعناصرها لاستعمالها عندما تعرض الحاجة التكتيكية - ان عرضت - للدفع بها في لعبة جانبية من الألعاب السياسية "المسرحية".

- والواجهة الثانية، هي مختلف النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تمارسها عاديًا مختلف الجمعيات والمنظمات الثقافية والنقابية والمسرحية، بحيث أرى من اللازم أن توضع ضمن نشاطات التنظيم خطة لحضور هذه النشاطات وتوسيعها وتوجيهها واستخدامها كمجامع و منافذ اتصالاتنا وارتباطاتنا الانسانية والفكرية بمختلف الجماهير التي تدور فيها، وتتوافر حتى الان امكانيات هامة بوجود عناصرنا المختلفة في كثير من الجمعيات والمنظمات النقابية المحلية والوطنية... وعن طريق الحضور والعمل في الواجهتين: الحزبية والثقافية، سيأتى للتنظيم أن يفتح أمامه منافذ متعددة على مختلف الاوساط والجماهير، ويتفادى الاختناق والتفوق، ويندفع في الساحات ليستشق الهواء ملء فكره وتوجيهه، ويضع ايديه على ملامس الجماهير والارتباط بها.

### الثانية: بداية التنظيم بأهم العناصر الصالحة والصلبة:

ان بناء التنظيم المقترح، لا بد أن يرتكز أساسا - كما سبق - على الفئة السياسية الاولى في الحزب "الفئة اليسارية/ الثورية"، الا أنه يجب التذكير هنا بأن التركيز على العناصر الصلبة المصهورة في عقيدتها وتجربتها في المرحلة التأسيسية الاولى من التنظيم، يجب أن يكون قرارا نافذا. اني أتصور هنا أنه يمكن أن يبدأ في كل اقليم بتحضير لائحة مدققة من العناصر الاساسية والتأسيسية للتنظيم "الاعتبار هو دائما الكيف لا العدد"، مثلا: ٢٠ الى ٣٠ شخصا في الاقليم، تكون هي النواة الاولى للتنظيم، ومعها توضع وتقرر برامج العمل والتنفيذ والممارسة اليومية لتركيز وتوسيع التنظيم

بعد . والخلايا الحية لا بد أنها تحمل في كيانها عنصر النمو والتوالد والتفريح  
.. أي ما لا يتعدى وفي مجموع التنظيم نحو ٢٠ بالمائة من مجموع أفراد الفئة  
السياسية المرشحة له - على الأقل - في البداية . وفي المرحلة التالية ، تخضع  
الانخراطات للشروط التي يحددها القانون .

الثالثة : لا يجوز أن يفكر في المؤتمر الثالث الا بعد انجاز وبناء التنظيم :

لا يجوز التفكير في المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني ، والفئة اليسارية  
فيه على ما هي عليه من التفكك والتردد والانحلال ، والافسيكون المؤتمر مغامرة  
خطيرة ، ستمكن المجموعة الانتهازية التي جرتها الوحدة من الاستيلاء المطلق  
على الاتحاد والتخلص الكامل من كل امكانية التأثير عليه ، كما سنفتح أمامها  
المجال للمناورة بالحزب والسمسرة السياسية به .

ان تأخير المؤتمر وتجميد التحضيرات له الى أن يتم بناء وتركيز  
التنظيم المطلوب ، أمر مفروض من هذه الواجهة . وبعد أن يستوي التنظيم على  
قدميه ويتكامل مستواه ، ينظر اذ ذاك في قضية المؤتمر .

ومشكلة المؤتمر في الاساس معقدة ، لان النظر اليها من زاوية  
الاستراتيجية الجديدة الثورية للتنظيم ، تجعله غير ذي جدوى وتجعل من غير  
المنتظر أن تخرج منه نتيجة ايجابية في خدمة هذه الاستراتيجية .

والتفكير في مشكلة المؤتمر على أي حال ، يقود الى احتمالين :  
- اما تجميد قضية المؤتمر نهائيا وعرقلة تحضيره وعقده أي التخلي  
عنه نهائيا ، باعتبار أن الوضعية الحالية نفسها توفر بذاتها القدر اللازم  
والمطلوب من النغمية ، وتضليل كل من الحكم ومجموعة الاتحاد المغربي للشغل  
على السواء . الى أن تأتي ساعة الصفر في العنف الجماهيري ، واذ ذاك ستحسم  
الثورة في الامر بتخطيها كل هذه الخزعبلات .

- واما اقرار عقد المؤتمر بقصد التصفية الكاملة للاجهزة الحالية في  
الاتحاد أو بقصد اغراقها فقط بالاغلبية المتحكمة .

فان عقد المؤتمر في هذا الافق ، سيكون عملية مسرحية كبرى ستعني  
ولا شك - سوء - بالنسبة للجماهير أو الحكم نفسه - الوضوح الكامل أي كشف  
الاستراتيجية المدفونة كلها في الاتحاد ، وتسليط الاضواء على جوانب "الباب  
المغلق" ، واخيرا استفزازا علنيا واضحا للحكم ، ودفعه الى المبادرة بمهاجمة  
الاتحاد ، واستعمال العنف لضربه والتخلص منه من جديد .

نعم ، قد تكون هذه العملية ذات مدلول ثوري ، اذا كانت ستدخل في المهمة التحضيرية المباشرة للانفجار الثوري ، والا فستكون مطرقة حديدية كبرى تنزل بها الثورة على نفسها ، وببهد وتحضير أبنائها أنفسهم .  
على أي حال ، يجب ألا وقيل كل شيء ، بناء وتركيز التنظيم . وعندما يصبح التنظيم قوة سياسية فعالة ، ووجودا عمليا حيا في كل ميدان ، فان مشكلة المؤتمر سنأتي بعد وسيكون على التنظيم وهو في حالة قدرة وكفاءة واكتمال ، أن يجيب حينئذ على مشكلة المؤتمر وكل الاسئلة التي تطرح الى جانبه .

#### الرابعة : التنسيق السياسي والتنظيمي مع الخارج :

١ - اذا كان الاخ عبد الرحيم هو عضو الكتابة الذي يحضر الى جانب هذا التنظيم روحيا وسياسيا في الداخل ، فان القيادة الثلاثية للتنظيم المقترح - كما تعتبر عند الجميع - تتكامل بعضوين آخرين من الكتابة يقيمان في الخارج وهما الاخوان : عبد الرحمان اليوسفي ومحمد البصري . لهذا أرى من الضروري :  
- من جهة : أن يتم تنسيق كامل بين الاخوة الثلاثة لدعم هذا التنظيم والتفاهم حوله بكل خطواته وأبعاده بشكل مستمر .  
- ومن جهة أخرى : ضبط الاتصال السياسي مع الاخوين المقيمين بالخارج بصفة مستمرة ، ونرى أن يتركز الاتصال شهريا على المسائل التالية :  
- تقرير سياسي من الداخل عن سير التنظيم ومشاكله وعن أهم التطورات والاحداث في الداخل .  
- تبادل النظر حول المشاكل الجارية وحلها .  
- تقرير شهري من الخارج عن أهم نشاط الاتحاد وقضاياها .  
- أخذ رأي وتوجيهات القسم القيادي الموجود في الخارج من القضايا الهامة .

٢ - ان الخارج بأهمية الجاليات المغربية العمالية والطلابية المقيمين فيه ، خصوصا بفرنسا ، يمكن أن تعتبر كإقليم خاص من أقاليم الاتحاد تمتد مساحته على الخارج كله ، لهذا نرى أنه يجب بصدد المسائل الآتية :  
أ) بناء التنظيم فيه بجميع قطاعاته على غرار التنظيم الجاري بالداخل روحا ، واستراتيجيا شكلا .  
ب) إخضاعه لنفس التوجيه السياسي الجاري بالداخل ، نوفيرا لوحدة البناء التنظيمي للحزب ، مع اعتبار الملابس الخاصة بالخارج .

ج) أهمية الحالية المغربية بفرنسا ، وأهمية توزيعها الجغرافي في مصادرها المغربية وتنوعها البشري يجعل التركيز على تنظيمها وتسييسها ، أمرا من شأنه أن يخدم التنظيم وعملية التسييس بالداخل نفسه ، خصوصا بالبادية .

#### الخامسة : الحزب السياسي الثوري . . . وتكامل التنظيمين .

أود التأكيد هنا على أنه اذا كان واضحا وحاسما في آن واحد ، أن الاستراتيجية الجديدة للحزب هي مصدر التنظيمين الثوري والسياسي معا . . . فان القسمين معا يبدو ، أنه في الحقيقة ، أنهما معا ملتزمان بصفة عضوية متكاملان بصفة عملية ، لانهما ينغرزان معا في أعماق هدف واحد ورؤية واحدة الى المستقبل ، ويصان في استراتيجية واحدة ويتواردان على مغزى سياسي واحد ونهاية سياسية ونضالية واحدة لا ثنائية فيها اطلاقا .

وتوافر الثورة على التنظيمين - ومنذ البداية - في تكامل وانسجام هو

الذي :

- من جهة ، يجعل الثورة منذ مرحلتها التأسيسية تركز على حزب سياسي "بالمدلول الكامل والحي بمعنى الثورة" . هذا الحزب الذي يجب - لتأكيد والحاح جميع التحليلات العملية والتجارب الثورية في العالم - أن يقود هذه الثورة ويمنحها الافق والبرنامج والفكر والرؤية والتصميم ، ويمدها بالعقيدة ويغنيها بالتجربة ويجنبها الانزلاق نحو التخبط والارتكاز في حماة المصالح والمغانم ومن هوة الردة والانهيال .

- ومن جهة أخرى ، يجعل الثورة منذ الان تتوافر على واجهة سياسية نظيفة تعبر بشكل أو بآخر عن الافق والاتجاه . وعلى قنوات مختلفة للاتصال بالجمهير والحديث اليها والتفاهم معها والتأثير فيها ، بل والمساهمة في انضاج تحركها الثوري .